

سجلات المحاكم الشرعية

كصدر أساسى لتاريخ العرب فى العصر العثمانى

بقلم الأستاذ عبد الودود يوسف

ماجستير فى التاريخ الحديث من جامعة عين شمس

تتمتع سجلات المحاكم الشرعية بأهمية بالغة من الوجهة التاريخية ، لأنها تشكل أصولاً ومصادر كبيرة الأهمية ، ودقيقة ، ومفصلة إلى حد كبير ، ثم هى فوق ذلك صادقة لا يمتريها الشك .

ولابد لنا للتدليل على كل ذلك من أن نلقى بعض الضوء ، ونعالج باختصار بعض ملامح الحكم العثمانى ، وطريقته فى تسيير أمور الدولة والشعب .

حين تم الفتح العثمانى للبلاد العربية ، أخذ العثمانيون ينظمون المقاطعات الجديدة ، وفق أسس نظامهم الخاص ، وكانت الفكرة التى تحركهم أن عليهم أن يقدموا للشعب التى حكموها الحماية الكافية ، مقابل مصلحة محددة يحصلون عليها من هذه الشعوب .

ومن أجل تحديد هذه المصاحبة قاموا بمسح شامل لكل شىء فى البلاد التى دخلت فى امبراطوريتهم ، ليفرضوا عليها الرسوم اللازمة ، ويحددوا النافع التى يمكنهم أن يجزوها منها لصالح الدولة كلها .

ففي الريف :

١ - مسحوا الأراضي ، وحددوا ملكيتها ، وقسموها إلى أراضى وقف ، ومك ، ووجدوا أراضى لا مالك لها قسموها إلى قسمين ، أراضى تيجي مواردها الدولة مباشرة ، والحقوها بمؤسسة الخواص السلطانية الشريفة ، وأراضى منحوا مواردها لجند الإقطاع الذين حددوا لهم نظاماً مكتسباً ، وجملاوا هؤلاء الجند جزء من الحماية التي قدموها للشعوب الإسلامية .

٢ - ثم أحصوا الفلاحين في كل قرية ، وقسموهم إلى قسمين ، فقراء لا يملكون ، وآخرون يملكون ، ويميزوا بين المالكين المتزوجين والمالكين غير المتزوجين ، وحددوا أراضى كل منهم . كما أحصوا الفلاحين التميميين (من نصارى ويهود) .

٣ - ثم أحصوا دور الفلاحين في القرية .

٤ - كما أحصوا أشجار القرية . وخصصوا الشكل نوع منها رسماً ، كما حددوا الأراضي التي تزرع بأنواع الحضر .*

٥ - وأحصوا الحيوانات بأنواعها في كل قرية ، كالمجمل ، والجاموس ، والنم ، وللماعز ، وخلالما التحل . . الخ .

٦ - وأحصوا دور الصناعة كالماصر والمصانع والطواحن والمسالخ ومعامل الغزل . . الخ . .

٧ - وأحصوا أخيراً حوانيت أسواق القرية كلها .
وفرضوا على كل شيء أحصوه رسماً يتناسب معه ، فمثل المسالخ الأعزب رسم

البنك ، وطى المتزوج رسم الجفت ، وطى الدور (الخانات) رسم باد الهواء والتزول
وطى الأشجار رسم عداد الكروم ، وخراج التين ، والزيتون ، والبطيخ ،
والمجور ، والجيس (البطيخ الأحمر) ، وطى الحضر عداد الباذنجان ، وطى
الحيوانات رسم المعجل والجاموس وللعز وعداد النحل ، وطى الأسواق
باج بازار القرية ، وطى المسامل رسوم الماصر والمصانع أو الطواحين
والمسالخ . . . إلخ . . .

وسجلوا ذلك كله فى سجلات السلطان فى مركز السلطنة ، ونسخوا منه نسخاً
أودعوها فى محكمة حماة لدى القاضى .

وفى المدينة :

- ١ - أحصوا الدور فى كل زقاق وحي ، وأحصوا سكانها .
- ٢ - وأحصوا الأسواق ودكاكينها ودور التجارة والصناعة وحدود أقاليمها .
- ٣ - وأحصوا السلع المتجة فى كل الميادين .
- ٤ - وأحصوا فى بساين للمدينة كل الجوانب التى أحصوها فى القرية .
وفرضوا على كل جانب من هذه القطاعات رسمه .

ثم قامت الدولة بمحصر جميع أنواع الجرائم والمخالفات التى يمكن أن تقع ،
وحددت لكل منها رسمه ، أو غرامته .

وسجلت تفاصيل ذلك كله ، فى كل لواء من ألوية الدولة العثمانية ، فى
السجل السلطانى ، كما سجلت صورة منه فى سجل المحكمة الشرعية فى الهواء .
وبعد هذه الدراسة الشاملة الدقيقة ، حددت الدور وبالضبط ما يمكن أن تجنيه
من هذا اللواء أو ذلك ، من فوائد لصالح كامل الدولة العثمانية .

ففي لواء حماة مثلاً ، رأت الدولة أن من الممكن أن نجني منه الفوائد التالية :

١ — وجدت في اللواء صناعات نادرة ، حربية ومدنية ، ومهارات يمكن أن نستفيد منها على مستوى بلاد الدولة كلها ، فرأت فيه صناعة ناشطة للبارود ، فأستت في اللواء معملاً كبيراً لصناعاته ، حشدت فيه مجموعة من مهرة صناعه ، ووظفتهم للعمل فيه ، وسمت باستمرار للحفاظ عليه ، وعلى إنتاجه ، وحددت لهذا العمل كمية من البارود يجب أن ينتجها كل عام ، وكفلت هي تصريفها بتوزيعها على القلاع المهمة القريبة من اللواء ، كقلعة حلب ، وطرابلس ، وسلمية ، وأرود ، فضلاً عن قلعة حماة .

كما وجدت أن مهارات البناء والتجارة واضحة في لواء حماة ، فاستخدمت طوائف التجارين والبنائين في بناء قلاعها وخاناتها ، وترميمها ، وأي بناء آخر تحتاج إليه . فقد أخذت من هؤلاء أناساً إلى أرض روم ، والسخنة ، وسلمية ليبنوا لها قلاعاً فيها ، كما بنت بهم مجموعة من الطواحين والحمامات والنواعير والأسواق والخانات في حماة ، واستثمرت ذلك كله لصالح مؤسسة الخواص السلطانية الشريفة .

٢ — رأت في البلاد مصدراً مهماً من مصادر الخنطة والشعر والطحين بصورة خاصة ، وللتبجات الزراعية بصورة عامة . فنجبت الرسوم من اللواء على شكل غلال فرضت على دافعها أن يحموها إلى أرض روم .

٣ — استفادت من موقع حماة فجعلت فيها مركزاً هاماً من مراكز البريد ، لتوسطه ما بين ولايات دمشق وحلب وطرابلس ، فأنشأت فيه محطة بريد وضعت فيها في بادئ الأمر أربعة خيول ، وكلفت ستين رجلاً للاعتناء بها ، وأعطتهم مقابل ذلك من جميع الرسوم للترتبة على أمثالهم من الرعية . وقد تطور مركز البريد هذا حتى أصبح يحوى ستين رأس خيل في القرن الثامن عشر .

٤ - حولت كل وادى العاصى الحبيب فى اللواء إلى إقطاع خاص بالدولة ، سمته الخواص السلطانية الشريفة ، وأضفت إليه مجموعة كبيرة من دور الصناعة ، والرسوم التى كانت تجبىها من كامل اللواء مما هبأ لها مورداً مالياً هاماً ودائماً .

٥ - حولت بعض موارد اللواء إلى إقطاعات منحت مواردها إلى جند الإقطاع الذين كانوا يشكلون جيشاً مبعثاً ومستمداً للعمل فى كل وقت ، فوق أنه جهاز إدارى يدير اللواء ، ويضمن تنفيذ قوانين الدولة ، ويحمى مؤسساتها ، كما يضمن ولاء اللواء للدولة :

٦ - ولم تكف بذلك فحسب ، بل استفادت حتى من وجود حركة صوفية ناشطة وكبيرة فى حماة وهى الطريقة القادرية الكيلانية ، لتدعيم هبة السلطان وشعبيته ، وخاصة فى أواخر القرن السادس عشر ، فأرسلت المراسم المستمرة طالبة من أنحاء هذه الطريقة الدعاء للسلطان بالنصر ودوام العز والشوكة ، كما أرسلت المراسم المتتالية بإعفاء مديرى الطرق الصوفية من كل الرسوم .

وبعد أن فعلت ذلك ، حددت الدولة العثمانية الجهاز الإدارى الذى يجب تواجده فى كل لواء ، فأقامت جهازين :

جهاز يشرف على الأمن وينفذ القانون برئاسة أمير اللواء .

وجهاز يحقق العدل برئاسة القاضى .

وضمناً لعدم ظلم الرعية ، قامت الدولة بمنح الصلاحيات لسلك من هذين الجهازين فى حدود قانون دقيق ومفصل ، ويعرف فيه للواطن حقه وواجبه ، وعندما كانت تحدث تجاوزات للقانون ضد المواطن أو ضد رجل الإدارة . فإن القاضى كان يحصل فى ذلك اعتماداً على اللوائح التى نظمتها الدولة بكل دقة وتفصيل .

وقد أدرجت هذه اللوائح والقوانين أيضاً في سجلات المحكمة الشرعية بحماة .
ثم إن الدولة أعطت القضاء صفته للرجع القانوني ، وللشرف على تحقيق المدل
أعطته سلطات واسعة لا حدود لها .

فكل رجل إدارة لا يستطيع أن يمارس مهامه المحددة له إلا إذا أثبت لدى
القاضي صحة تعيينه ، وسجل براءة تعيينه في سجل المحكمة ، ووقع القاضي على صحة
البراءة ، وأمر بتنفيذها . وبالتالي فإن كل تعيينات الإدارة الصادرة من أية جهة
من جهات الدولة مسجلة في سجل المحكمة الشرعية .

وحين تمنح الدولة حقاً من الحقوق لإداري ما على مجموعة من المواطنين ، فإن
وثيقة منحه هذه الحقوق تحوى تفصيلاً دقيقاً جداً لهذه الحقوق ، بحيث أنها لا تتيح
له أن يتجاوزها زيادة أو نقصاناً ، ومثال ذلك براءة التيماري ، أى جندي الإقطاع .
فهو يمنح مجموعة من الرسوم التي فرضتها الدولة على مزرعة أو جزء من قرية أو مجموعة
من القرى تحدد بالضبط وبكل دقة . فله مثلاً في القرية الفلانية حصة من رسومها
قدرها ألف درهم منها ثلاثمائة تؤخذ من المحاصيل الشتوية والصفية ، للفروضة على
عشرة أفدنة . ومائة تؤخذ من رسوم أشجار الزيتون . ومائتان من مصبنة القرية .
ومائة من رسوم الزواج ، وثلاثمائة من رسوم العميسل والجاموس وعداد للساعز
وكواير النحل . . الخ . . .

كما تحدد الدولة في قوانينها البقية نسبة المحصول الذي يجنيه جندي الإقطاع من
المحاصيل . وعندما يمنح جندي الإقطاع هذه الحقوق ، فإنها لا تتيح له إلا إذاسجل
براءة منحه إياها لدى القاضي بتمامها ، لحل كل نزاع يمكن أن يقع بينه
وبين الفلاحين ، إن حدث وتمدى أحد الجانبين على صاحبة وتجاوز حدوده
للرسومه له .

ثم إن الدولة فوق ذلك كله قد دخلت في كل صغيرة وكبيرة من حياة الناس فوافقت على تنظيمات المجتمع والاقتصاد ، ومنحتها قوة القانون ، وعاقبت من يخالفها . فقد نظم الناس أنفسهم ، مثلاً ، في مجتمعات متكافئة مترابطة ، في الزقاق ، والحلى والحرفة ، أو الطائفة ، والصنف ، والسوق ، والقرية ، والطائفة الدينية لنير المسلمين . أما في الزقاق أو الحلى فقد اختار الناس بانقائهم جميعاً « شيخاً » لهم مهمته أن يكون صلة الوصل ما بينهم ، وبين السلطات الحاكمة .

واختاروا الشكل زقاق حارساً يحرسه ليلا جموع « الحواط » واختاروا لهم « منبهاً » يبههم إذا دهمهم غريب أو لص . وكان همهم في الزقاق أو الحلى ألا تتدخل السلطات في شؤونهم فهم : — يحلون مشاكلهم عن طريق شيخهم .

— ويتحملون متكافئين كل الرسوم والقرامات التي تطالبها الدولة منهم . ويطردون كل من لا يرضون عنه من بينهم « لحوفهم من ضرر الحكام » ويجبرون السلطات بكل ما يقع من انحرافات من بعضهم ، هذه الانحرافات التي لا يستطيعون حلها عن طريق شيخهم ، حتى لا يؤخذ الزقاق كله بجزمة الخالف . — ويننون مؤسساتهم الضرورية للحى ، كالسجد ، والزاوية ، والجمام ، وحوض الماء ، والمدرسة ، والناعورة ، والطاحون ، الخ . . . حتى يمارسوا حياتهم الدينية والدينية على السواء بكل راحة ويسر ، « وحتى لا يتعد النساء عن بيوتهن فيطمع الذي في قلبه مرض » . — ويباطون زقاقهم ويمتنون بنطاقته .

ولا يرضون بسكنى الغرب بينهم إلا إذا اتفقوا جميعاً على أنه « خلاق وطيب »
ويحصل منهم جميع ما يطلبه الدولة منهم ، ويتمهد بالألا يقوم بأعمال تخالف أوامر
الدولة ونظمها .

وكانت الدولة تتدخل في هذا التنظيم ، لتوافق على كل ما فيه ، فتصدر الأوامر
بفسمية الشيخ الذى اختاره الحى ، وترعى للمؤسسات الاجتماعية التى تبنى ، وتلاحق
كل مخالف لما أنفق عليه أهل الرقاق والحى .

أما فى الطائفة والسوق والصنف :

فقد اجتمع أبناء الحرفة الواحدة ، ونظموا أنفسهم بشكل دقيق ليضمنوا تماسكهم
وجودة السلع التى ينتجونها ، وعدم تدخل الدولة فى شؤونهم ، وتساهلهم فى الربح
والخسارة ، من أجل ذلك كله فعلموا ما يلى :

— جعلوا الرجال للمهنة درجات (للبتيء والصانع والمعلم) يترقى العضو من
درجة إلى أخرى وفق شروط معينة ، ليتقن المتهن مهنته ، وليعترف على كل علاقات
الطائفة الداخلية والخارجية ، ولتسهل مراقبته ومعرفة أخلاقه .

— ويتخب للمعلم والصانع من بينهم شيخ الحرفة الذى هو صلة الوصل ما
بينهم وبين الحكام ، ويعترف على قضايا الطائفة الحرفية ، الداخلية ، وليسهر على
على تنفيذ ما اتفق عليه أبناء طائفته بين بقومهم ، ومع الطوائف الحرفية الأخرى .

— وشهدت كل طائفة حرفية باسم شيخها ومعلميها أن تشج من السلع ما يكفى
بحاجة السوق ، ويسد حاجة الحكام .

— ويتوزع أبناء الحرفة متكافلين جميع الرسوم التى تطلبها السلطة ، ويتساوون
فى كل أنواع الربح والخسارة .

و نظموا حراسة سوقهم باستئجار حارس له ، أو قيامهم هم أنفسهم بالحراسة وبشكل دورى .

وقد تدخلت الدولة لتصدر الأوامر الشريفة يتسمية الشيوخ ، والمواقفة على الاتفاقات وملاحقة المخالفين ،

أما في القرية :

فقد نظم أبناؤها أنفسهم على شاكلة الحى ، واختاروا لهم شيخاً أو أكثر ، ونظموا أعمال الفلاحة والحصاد والدراس بينهم ، وتكافلوا وتضامنوا فى السراء والضراء ، وعينوا لهم كاتباً لتسجيل الرسوم الحبية ، ولتوزيع الغلال على أصحابها ، كما نظموا حراسة للقرية وحمايتها .

وفى مجال الخدمات العامة واليومية : فإن المجتمع كان يؤمنها عن طريق الأوقاف التى كان يتبرع بها الناس أنفسهم ، والتى عن طريقها كانت تبنى المؤسسات الضرورية للمجتمع ، ومن هذه التبرعات يجرى ضمان استمرار هذه المؤسسات وتمويلها ، فقد بنى الناس المدرسة والمسجد والحمام والبيمارستان (المشفى) وحوض للماء العام ، والناعورة ، والزاوية والحائقاء ، والرباط ، والتسكية ، والحان ، والسوق ، والشوارع للرصوف ، ، والجسر ، والسور ، والطاقون ، وغيرها من الأبنية التى يحتاجها الناس ، ثم رصدت لهذه المياني المواردا اللازمة من أراضى زراعية ودور حوانيت وخانات . وغيرها التضمن استمرار كل بناء فى أداء مهته ، ولزيادة أقسام فيه إن احتاج الأمر إلى ذلك .

كانت الدولة تتدخل فقط من أجل تنفيذ شروط الواقف ، وتعيين الموظفين المشرفين على الوقف ، كما تشرف على حسن الاستفادة منها .

كانت كل هذه الجوانب الاجتماعية لا تعطى صفة الشرعية إلا إذا وافق القاضى عليها ، وسجل وقائمها فى سجلاته ، ومنح أصحابها وثائق « تمسكات » هى دليلهم حين يختلفون ، وللمى البينة بأيديهم حين يتقاضون فلا يمكن أن يجرى إتفاق ، فى السوق ، أو فى الحى ، أو القرية ، إلا ويسجل لدى القاضى . ثم إن المؤسسات الوقفية تحتاج إلى تسجيل كل أصولها النظرية لدى القاضى من أجل ضمان استمرارها والحفاظ على شروط وائتها ، وإن كل موظفيها يمينون من قبل السلطان نفسه ، كما أن أعمال حساباتها فى نهاية كل عام تعرض على القاضى لتصديقها ، بعد تسجيلها لديه ، وكل عمل يجرى فى مبانى الأوقاف يسجل فى سجلات المحكمة لدى القاضى أولا ثم ينفذ .

وفوق ذلك كله فإن سجلات القاضى كانت تحوى كل حدث يحدث فى اللواء ، كحدوث غزو ، أو كارثة طبيعية ، (سيل أو زلزال) . أو خصومات داخلية أو حرائق ، أو أعمال خراب عام . .

كل ذلك زيادة عن القضايا المحكية العادية التى كانت تحدث بين الناس مثل قضايا زواجهم وطلاقهم ووصاياهم واختلافاتهم وبيعهم وعقودهم . . الخ كلها كانت تسجل فى سجلات المحاكم هذه السجلات التى مقسومة إلى قسمين : قسم تدرج به قضايا الناس ومشاكلهم ويسمى بالسجل العام ، أو سجل العامة ، وقسم تذكر فيه نفايا الادارة وما يتعلق بها ويسمى السجل الخاص .

من كل ما سبق تعرف مدى الأهمية البالغة التى تتمتع بها سجلات المحاكم الشرعية كمصدر أساس لتاريخ العرب الحديث والتاريخ الشمانى .

وإذا عرفنا أن على القاضى أن يحافظ على السجلات ، ويحرص عليها لأن فيها كل ما ينظم حيا الناس ، وأسس وثائقهم ومعاشرهم ، عرفنا أن معظم سجلات المحاكم الشرعية يجب أن تصل إلينا سالمة .

وإذ أضفنا إلى ذلك أيضاً أن الدولة العثمانية كانت تتألف من مجموعة ولايات ، كل ولاية تتألف من مجموعة الوية ، وكل لواء من مجموعة أفضية نسبة إلى القاضى ، وأن كل قضاء فيه محكمة شرعية وقاضى وله نواب في كل ناحية من نواحي القضاء ، عرفنا أن تاريخ الدولة العثمانية كله ، ومنه تاريخ الولايات العربية ، محفوظ في هذه السجلات في كل صغيرة وكبيرة منه ولم يبق لمعرفته إلا استفار الباحثين في كل مدينة صغيرة لإخراج هذا التاريخ المفضل الأصيل لسكل صفة ، والذي لا يزال ذنين بطون سجلات المحاكم الشرعية (١)

١ - وقد بدأت فعلاً بدراسة سجلات محكمة حماة ، وقدمت مجموعة دراسات عن لواء حماة منها دراسة عن «لواء حماة في القرن السادس عشر» قدمتها كأطروحة للماجستير في جامعة عين شمس وتحت إشراف استاذى الدكتور أحمد عزت عبدالكريم . كما درست «لواء حماة في القرن الثامن عشر» وقدمت لجلة الخوايات الأثرية العربية السورية مجموعة دراسات صغيرة عن : «ارتباط لواء حماة بمقاومة حملة نابليون بونابرت على مصر وسورية» و «صناعة الباردر في حماة في القرن السادس عشر» و «طوائف الحرف والأصناف في حماة في القرن السادس عشر» . وغيرها ، نشرت في الاعداد (١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩) من هذه المجلة ، كل ذلك لأشق طريقاً عملية أمام السادة الباحثين ، ولأبين بالدليل أهمية هذه المجالات : وقد أستفدت في كتابة هذا المقال من «خاتمة أطروحتى «حماة في القرن السادس عشر» ، ص ٢٧٠ - ٢٨٠ .